الأحاديث الضعيفة و الموضوعة و أثرها في التفسير

طاهر محمود محمد يعقوب*

حكم التفسير بالحديث الضعيف:

من منهج التفسير الصحيح السليم من الإنحراف و الخطأ و الذي عليه السلف الصالح – رحمهم الله – طرح الأحاديث الضعيفة و الموضوعة و عدم الإعتماد عليها في تفسير كلام اللهعز و جل القائل : {و من أصدق من الله حديثاً}و {و من أصدق من الله قيلاً}(2)فإذا كان كلام الله عز و جلمبنيًا على الصدق و الحق لا شك فثبوته و لا ريب في حقيقته ، فوجب أن تكون طرق تفسيره و وسائل إيضاحه و مصادر بيانه مبنية على الصحة و اليقين أيضا.

و الحديث الضعيف ، و الموضوع يعود أصلهما و منشأهما إلى الشك و الضعف و الجهل و الكذب فلا يجوز الأخذبهما في تفسير القرآن الكريم ، و لأنه من أول مصادر الدين فلا يوضع أساس الدين على حديث ضعيف غير ثابت فضلاً عن أن يبنى على حديث موضوع يعلم كذبه و افتراءه .

فإليك بعض أقوال العلماء في بيان هذا المنهج:

1- قال الإمام أبوبكر ابن العربي ~ : ((وليس في القرآن حديث صحيح في فضل سورة إلا قليل.. و باقيها لا ينبغي لأحد منكم أن يلتفت إليها))(3).

2- قال الإمام ابن قدامة : ((و أما الأحاديث الموضوعة التي وضعتها الزنادقة ليلبسوا بها على أهل الإسلام ، أو الأحاديث الضعيفة ـــ إما لضعف رواتها أو جهالتهم ، أو لعلة فيها ـــ فلا يجوز أن يقال بها ، و لا اعتقاد ما فيها ، بل وجودها كعدمها)).(4)

3- قال الإمام القرطبي : ((لا إلتفات لما وضعه الواضعون ، و اختلقه المختلقون من الأحاديث الكاذبة ، و الأخبار الباطلة في فضل سور القرآن ، و غير ذلك من فضائل الأعمال، و قد ارتكبها جماعة كثيرة ، وضعوا الحديث حسبة كما زعموا، يدعون الناس إلى فضائل الأعمال كما روي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي، و محمد بن عكاشة الكرماني، و أحمدبن عبد الله الجويباري... و قال ابن العربي : (و قد أقحم الناس في فضل القرآن و سوره أحاديث كثيرة ، منها ضعيف لا يعول عليه ، و منها ما لم يترل الله بها من سلطان) ..(5).

4- قال الإمام الزركشي :((لطالب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة:

الأول : النقل عن النبي ص، و هذا هو الطراز الأول ، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه و الموضوع فإنه كثير...)).(6)

5- قال شيخ الإسلام ~ : ((فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح و الحديث الكذب، فإن السنة هي الحق دون الباطل، و هي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة ، فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً و لمن يدعي السنة خصوصاً)) .(7)

حكم العمل بالحديث الضعيف :

لا خلاف بين العلماء في عدم جواز العمل بالحديث الضعيف إذا كان ضعفه لا ينجبر و لا يتقوي و يتعسر

*الأستاذ المساعد بالجامعة الفيدرالية للفنون و العلوم والتكنالوجيا بإسلام آباد، باكستان

إزالة ضعفه، و قد نقل الاتفاق على ذلك(8) الحافظ العلائي .

أما إذا كان الضعف يمكن رفعه و تقويته بتعدد طرق الحديث الأخرى السليمة من أسباب الضعف، فقد اختلف العلماء في جواز الأخذ و العمل بهذا النوع من الحديث على ثلاثة أقوال، خلاصتها ما يلي :

القول الأول : جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً, سواء كان ذلك في العقائد و الأحكام و فضائل الأعمال و المواعظ و القصص و الترغيب و الترهيب مما له تعلق بالدين، و ذلك بشرطين:

1- أن يكون ضعفه غير شديد، لأن ما كان ضعفه شديداً، فهو متروك بالإتفاق.

2- أن لا يوجد في الباب غيره، و أن لا يكون ثمة ما يعارضه .(9)

القول الثاني : منع العمل بالحديث الضعيف مطلقًا . وهو عكس القول الأول .(10)

القول الثالث : جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال و كرائم الأخلاق و الترغيب و الترهيب ، و لا يجوز العمل به في الأحكام من الحلال و الحرام ، و هذا مسلك وسط بين القولين الأولين، و إلى ذلك ذهب كثير من المحدثين(11)، بل نقل بعض العلماء الاتفاق على ذلك (12)، و قيد المحققون منهم (13)هذا القول بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين و المتهمين بالكذب و من فحش غلطه .

الثاني : أن يندرج تحت أصل معمول به ، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

و المراد به : إما أن تكثر طرق الحديث التي تصلح للإعتبار بها فلا يكفي مجيئه من طريق أو من طريقين ، و إما أن يعضده اتصال للعمل به ، و إما أن يوافقه شاهد صحيح من السنة، و إما أن يوافقه ظاهر القرآن الكريم.(14)

الثالث : أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط، لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله .(15)

القول الراجح : ومن خلال دراستي هذا الموضوع و الخوض فيه تبين لي أن القول الراجح في هذه المسألة هو القول الثاني و هو عدم الأخذ بالحديث الضعيف مطلقاً، لا في الأحكام و لا في غيرها ، و به تسكن و إليه تطمئن نفسي و ذلك بمرجحات و أسباب متعددة لا يسمح المقام لسردها.

تساهل الإمام النووي في نقل الإجماع :

وأما حكاه النووي وتبعه الملا علي القاري من الإتفاق على قبول و أخذ الحديث الضعيف في الفضائل دون الأحكام، ففيه نظر لأمرين :

أحدهما: أن السخاوي والسيوطي لم يذكرا الإتفاق على ما ذكره النووي.(16)

و إذا نقل عالم الإجماع، و نقل آخر النزاع، لأنه مثبت له ، و ناقل الإجماع : ناف للنزاع ، و المثبت مقدم على النافي.(17)

ثانيهما : أن الإمام النووي ~مشهور بتساهله في نقل الإجماع ، فلا سبيل إلى التسليم بهذا الإجماع بمجرد نقله إياه.

و هناك أمثلة كثيرة من كتبه تنقض دعواه للإجماع في المسائل المتعددة، ليس المقام لسردها، نقتصر على ذكر بعضها سبيل المثال :

نقل الإجماع على عدم وجوب شيء من رفع اليدين في الصلاة حيث قال : ((أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ... و أجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع)).(18)

ثم لم يلبث أن نقض هذا الإجماع في نفس الموضع بقوله : ((حكي عن داود إيجابه عند تكبيرة الإحرام، و بهذا قال الإمام أبو الحسن أحمد بن سيار السياري (19)من أصحابنا أصحاب الوجوه، و قد حكيته عنه في شرح المهذب(20) و في تهذيب اللغات)) .(21)

حكم الترجيح بالحديث الضعيف بين الأقوال التفسيرية :

و مما سبق لا يفهم رد الحديث الضعيف بالكلية ، بل يمكن أن يؤخذ به في غير مجال الإحتجاج، و ذلك بترجيح معنى على غيره من المعاني التفسيرية، فيما إذا جاء نص يحتمل معنيـــين دون ترجيح بينهما – مثلاً – ، و ورد حديث ضعيف يرجح أحدهما، فحينئذ نأخذ بالمعنى الذي رجحه هذا الحديث و لو كان ضعيفاً . وذلك حسب التفصيل الآتي :

حالات الترجيح بالحديث الضعيف :

1- إذا عضد الحديث الضعيف وجوهاً أخرى للترجيح في ترجيح أحد

الأقوال المقولة في الآية فلا إشكال في ذلك ، وهو من تعاضد وجوه الترجيح ، وفعل ذلك أئمة التفسير، فالإمام الطبري – مثلاً – كثيراً ما يقول – بعد أن يرجح أحد الأقوال – : ((وقد روي عن رسول الله ص بتصحيح ما قلنا في ذلك بما في إسناده نظر)). (22)ثم يسوق الحديث مؤيدًا به ما اختار.

و نص على ذلك العلامة ابن القيم في جملة من وجوه الترجيح في ترجيح أحد الأقوال في قول الله تعالى : {فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا}،(23) فقال : ((الوجه الثاني : أن هذا مروي عن النبي ص، و لو كان من الغرائب فإنه يصلح للترجيح)) .(24)

و المروي هو حديث عائشة <- الذي ذكره هناك قبل أسطر- عن النبي صقال في تفسير قوله تعالى :{ألا تعولوا}:((أن لا تجوروا)).(25) وهو قول جمهور المفسرين .

2- إذا انفرد الحديث الضعيف ، و لم يعضده أو يعارضه أي وجه من

وجوه الترجيح فالترجيح به سائغ، كما سبق في كلام ابن القيم و كما يوحي به عمل الفقهاء، فهم يقدمون الحديث الضعيف على الرأي ، و في ذلك يقول الإمام أحمد بن حنبل ~ : ((الحديث الضعيف أحب إلي – وفي رواية " خير" – من الرأي))(26) . فهم يخرجون على الحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه .(27)

3- إذا لم يوجد أي وجه من وجوه الترجيح إلا الحديث الضعيف فالترجيح به سائغ .(28)

تنبيه :

إن عارض الحديث الضعيف وجوهًا للترجيح أقوى منه فلا يصار إليه ، و على ذلك عمل الأئمة ، فهذا الإمام الطبري كثيرًا ما يختار قولاً مخالفًا للحديث الضعيف اعتمادًا على وجوه أخرى للترجيح ، ثم يردف ذلك بقوله : ((و لو كان الخبر عن رسول الله **ص** صحيحا لم نعده إلى غيره، و لكن في إسناده نظر يجب التثبت فيه)).(29) و نحو ذلك من العبارات المؤيدة إلى أن الذي منعه من المصير إلى الحديث هو ضعفه، فعدل عنه إلى غيره من وجوه الترجيح و إن خالف ترجيحها ما يرجحه الحديث الضعيف من الأقوال.(30)

حكم الحديث الموضوع :

قد اتفق العلماء على أنه لا تجوز رواية الحديث الموضوع لأحد من الناس – فضلاً عن المفسرين – مع العلم بوضعه و كذبه في أي معنى كان بسند أو غيره ، و سواء كان في الأحكام من الحلال و الحرام ، أم في الفضائل من الوعظ و الترغيب و الترهيب و القصص و التواريخ ، إلا مقرونًا بالإعلام بأنه موضوع، أو على سبيل القدح فيه ، ليحذره من يغتر به من الجهلة و العوام. و من رواه من غير بيان وضعه فقد باء بالإثم العظيم ، و حشر نفسه في عداد الكذابين ، و الأصل في ذلك ما رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بسنده أن رسول الله **ص** قال : ((من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين)).(31)

النماذج

بعض القراءات الضعيفة و الموضوعة :

1- نقل الزمخشري في قوله تعالى : {ملك يوم الدين }(32) قراءة ضعيفة

ونسبها إلى الإمام أبي حنيفة عليه رحمة الله حيث قال عند تفسيره للآية : ((وقرأ أبو حنيفة ~ مالك يوم الدين ، بلفظ الفعل و نصب اليوم)) . (33)

و ذكر هذه القراءة الشاذة ابن عطية و أبو حيان في تفسيريهما و نسباها إلى أبي حنيفة و غيره أيضاً و لم يعقبا عليها بشيء مثل الزمخشري .(34)

و حكاها الإمام ابن كثير عن أبي حنيفة و عقبها بقوله : ((وهذا شاذ غريب جدًا)).(35)

و ذلك لعدم صحة سندها ، سيأتي بيانه في المثال التالي .

2- قراءة جمهور العلماء و القراء في قوله تعالى : {إنما يخشى الله من

عباده العلماء}(36) بنصب لفظ الجلالة و رفع كلمة العلماء . و رويت عن البعض قراءة موضوعة في الآية و هي برفع لفظ الجلالة و نصب كلمة العلماء ، ذكرها الزمخشري في تفسيره و تكلف في تصحيح معناها حيث قال : (((فإن قلت) : فما وجه قراءة من قرأ إنما يخشى الله من عباده العلماء ، وهو عمر بن عبد العزيز و يحكى عن أبي حنيفة ؟ (قلت) : الخشية في هذه القراءة استعارة ، و المعنى إنما يجلهم و يعظمهم كما يجل المهيب المخشي من الرجال بين الناس من بين جميع عباده)).(37)

قال ابن الجوزي : ((و مثال (القسم الثالث) مما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف ... كالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة ~... فإنها لا أصل لها ، قال أبو العلاء الواسطي : إن الخزاعي وضع كتابًا في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة فأخذت خط الدارقطني و جماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له . (قلت) : و قد رويت الكتاب المذكور و منه : (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع الهاء و نصب الهمزة و قد راج ذلك على أكثر المفسرين و نسبها إليه و تكلف توجيهها و إن أبا حنيفة لبرىء منها)).(38)

و تمسك بهذه القراءة الدكتور أمين الخولي في كلمته التي ألقاها في افتتاح الدورة التاسعة للمؤتمر الثقافي التابع لجامعة الدول العربية–في جدة –في منتصف عام 1374هـ ، تحدث فيها عن العلم و العلماء . فكتب الأستاذ أحمد محمد جمال مقالاً مفصلاً تعقيباً و ردًّا عليه فأفاد و أجاد وجاء في آخره:((و بعد ... فإن هذه القراءة المنكرة من دسائس أعداء الإسلام و القرآن ، و هنالك الكثير و الكثير من أمثالها في كتب التفسير، مما يناقض تعاليم الإسلام عقلاً و نقلاً،و لكنها مع ذلك راجت بين معظم المفسرين القدامى على حسن نية،ثم استغلها الكتاب المعاصرون بنية سيئة)). (39)

بعض الروايات التفسيرية الضعيفة و الموضوعة :

لقد ذكرت أحاديث ضعيفة و موضوعة كثيرة في كثير من كتب التفسير، في فضائل السور و الآيات ، و في بيان أسباب النزول، و في توضيح جزئيات القصص التاريخية التي يزعمها أهل فرق باطلة، و يدعيها أصحاب نحلة فاسدة ، و غيرها من الأبواب و المسائل الدينية المزعومة .

ولقد عاب الإمام أبو حيان الأندلسي على المفسرين الذين يضمنون تفاسيرهم مثل هذه الروايات التفسيرية غير الصحيحة حيث قال : ((... وكذلك ذكروا ما لا يصح من أسباب نزول ، و أحاديث في الفضائل ، و حكايات لا تناسب، و تواريخ إسرائيلية ، و لا ينبغي ذكرهذا في التفسير)).(40)

فهذه بعض النماذج على سبيل المثال لا على الحصر :

1- من ذلك الحديث الطويل الذي يروي عن أبي بن كعب رعن النبي صفي فضائل القرآن سورة سورة . قال ابن الصلاح – بعد إشارته إليه في معرفة الموضوع -: ((بحث باحث(41) عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف –وهو أحد الشيوخ من المتصوفة – بأنه و جماعة وضعوه ، و إن أثر الوضع لبين عليه . و لقد أخطأ الواحدي المفسر و من ذكره المفسرين في إيداعه تفاسيرهم)) .(42)

و روي هذا الحديث بطرق متعددة واهية وهو بجميع طرقه باطل موضوع .(43)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ((و في التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة ، مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي و الواحدي و الزمخشري في فضائل سور القرآن ، سورة سورة ؛ فإنه موضوع بإتفاق أهل العلم)) . (44)

ذكره من المفسرين في كتبهم : الثعلبي و الواحدي مع ذكر سنده ، فهما أبسط عذرًا و أقل خطأ إذا أحالا الناظر فيه على الكشف عن سنده ، و البحث عن رجاله و قد قيل : ((فمن أسند لك فقد أحالك)) و إن كان لا يجوز السكوت عليه، بل يجب التنبيه و التعقيب عليه ، و كما ذكره الزمخشري(45) و البيضاوي(46) و النسفي(47) و أبو السعود(48) بدون ذكر الإسناد. فلا شك مثل هذا الصنيع أفحش خطأ و أبعد عذرًا عند المحدثين القائلين : ((إن الإسناد من الدين ، و إنه سلم للحديث ، و إنه من أبرز خصائص هذه الأمة))(49) . و تركه و عدم المبالاة به سبب من أسباب الضعف والوضع في الحديث . ومن ذلك تسرب الضعف في التفسير بالمأثور الصحيح.

قال الإمام ابن الجوزي : ((و قد فرق هذا الحديث أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره، فذكر عند كل سورة منه ما يخصها ، و تبعه أبو الحسن الواحدي في ذلك و لم أعجب منهما لأنهما ليسا من أصحاب الحديث، و إنما عجبت من أبي بكر بن أبي داود كيف فرقه في كتابه الذي صنفه في فضائل القرآن))(50) ، وهو يعلم أنه حديث محاك مصنوع بلاشك))(51) .

2- ومن ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في سبب نزول قوله تعالى : {و إذا لقوا الذين ءامنوا قالوا ءامنا و إذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون}(52)، أن الآية نزلت في عبد الله بن أبي و أصحابه ، و ذلك : أنهم خرجوا ذات يوم فاستقبلهم نفر من أصحاب رسول الله ص ، فقال عبد الله بن أبي : انظروا كيف أرد هؤلاء السفهاء عنكم ، فذهب و أخذ بيد أبي بكر الصديق ر فقال : مرحبًا بالصديق سيد بني تميم، و شيخ الإسلام و ثاني رسول الله في الغار، الباذل نفسه و ماله . ثم أخذ بيد عمر ر فقال : مرحبًا بسيد بني عدي بن كعب، الفاروق القوي في دين الله ، الباذل نفسه و ماله لرسول الله ص . ثم أخذ بيد علي كرم الله وجهه، فقال : مرحبًا بابن عم رسول الله وختنه، سيد بني هاشم ما خلا رسول الله ص ، ثم افترقوا . فقال عبد الله لأصحابه : كيف

رأيتموني فعلت ؟ فإذا رأيتموهم فافعلوا كما فعلت ، فأثنوا عليه خيرًا . فرجع المسلمون إلى النبي ص ، و أخبروه بذلك ، فأنزل الله هذه الآية .

وهو من رواية محمد بن مروان – السدي الصغير – عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح ، عنه به.(53)

وهي سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب، و هذا السند من أوهى الطرق عن ابن عباس رمطلقًا.(54)

قال النسائي عن السدي هذا : ((متروك الحديث)) (55).

قال ابن حبان : ((كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار، و لا يحتج به بحال من الأحوال)) (56).

قال الحافظ ابن حجر : ((محمد بن مروان متروك متهم بوضع الحديث و سياقه في غاية النكارة))(57) .

وقال بعد إيراده الحديث في كتابه (العجاب في بيان الأسباب) – منتقدًا القصة من جهة السند و المتن – : ((قلت : الكلبي و الراوي عنه تقدم وصف حالهما ، و آثار الوضع لائحة على هذا الكلام ، و سورة البقرة نزلت في أوائل مقدم رسول الله صالمدينة .. و علي إنما تزوج فاطمة {في السنة الثانية من الهجرة))(58) .

و قال السيوطي:((هذا الإسناد واه جدًا ؛ فإن السدي الصغير كذاب و كذا الكلبي ، و أبو صالح ضعيف))(59) .

و نقل المناوي نقد النص عن الحافظ ابن حجر – المذكور أعلاه – في كتابه : (الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي)(60) .

فهذه درجة إسناد الحديث و مرتبته الذي اعتمد عليه طائفة من المفسرين في تفاسيرهم، منهم : الثعلبي ، و الواحدي ، و الزمخشري ، و البيضاوي ، النسفي ، و الخازن ، و السيوطي .(61)

3- و من ذلك ما روى جماعة من المفسرين كابن جرير الطبري ، و الثعلبي، و البغوي ، و ابن العربي – مع بيانه ضعف الحديث – و القرطبي – و إن كان عقب ماروى – و السيوطي الآلوسي، و نواب صديق حسن خان – مع ذكر تأويله للآية و الحديث تأويلاً حسنًا ، – و ذلك عند تسليم صحة الحديث(62)– مما يمس مقام النبوة و ينال من كرامتها و يدل على نسبة الشرك إلى آدم عليه السلام و حواء، معتمدين على الحديث الضعيف ، و ذلك عند تفسيرهم لقوله تعالى: {هو الذي خلقكم من نفس واحدة و جعل منها زوجها ليسكن إليها فلما تغشاها حملت حملاً خفيفًا فمرت به ، فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن ءاتيتنا صالحًا لنكونن من الشاكرين * فلما آتاهما صالحًا جعلا له شركآء فيمآ ءاتهما فتعالى الله عما يشركون*}(63)

فهذا نص الحديث كما أورده الترمذي و نقله المفسرون في كتبهم، مع بيان درجته.

قال الترمذي : حدثنا محمد بن المثنى ، أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث أخبرنا عمر بن إبراهيم عن قتادة ، عن الحسن عن سمرة بن جندب رعن النبي صقال : ((لما حملت حواء طاف بها إبليس و كان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث، فسمته عبد الحارث، فعاش ، و كان ذلك من وحي الشيطان و أمره)) .

هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة ، و رواه بعضهم عن عبد الصمد و لم يرفعه ، عمر بن إبراهيم شيخ مصري .(64)

الحديث ضعيف معلول بعلل متعددة إجمالها كالآتي :

أ- عمر بن إبراهيم أبو حفص العبدي البصري : قد تكلم فيه جماعة من أئمة الجرح و التعديل عامة و في روايته عن قتادة خاصة .

قال الإمام أحمد : ((له مناكير .. يروي عن قتادة أحاديث مناكير)) .

قال ابن أبي حاتم الرازي : ((لا يحتج به)) .

قال أبو جعفر العقيلي : ((وله غير حديث عن قتادة مناكير لا يتابع منها على شيء)) .

جمع ابن حبان البستي بين توثيقه و تجريحه المقيدين حيث ذكره في كتابه الثقات و قال : ((يخطئ و يخالف)) و ذكره في الضعفاء فقال : ((كان ممن يتفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه ، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد ، فأما فيما روى عن الثقات ، فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً)) .

قال ابن عدي الجرجاني : ((يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها ، و حديثه خاصة عن قتادة مضطرب)) .

قال أبو عبد الله الذهبي : ((صدوق، حسن الحديث ، له غلط يسير)) ، و حكم على حديث الموضوع – بعد إيراده بنفس السياق سندًا و متنًا – بقوله : ((وهو حديث منكر كما ترى)) .

قال الحافظ العسقلاني : ((صدوق في حديثه عن قتادة ضعف ، من السابعة)) .

و من وثقه يحيى بن معين و أحمد بن حنبل رحمهما الله .(65)

و يكاد أن يتفق العلماء على تضعيف روايته عن قتادة ، و جاءت روايته هذه عن طريق قتادة ؛ فعلى هذا يحكم عليها بالضعف.

بـــ – روي الحديث من قول سمرة رضي الله عنه نفسه ، ليس مرفوعًا ، كما أخرج ابن جرير الطبري بسنده عن سمرة أنه قال : ((سمي آدم ابنه عبد الحارث))(66) .

جـــ – أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا ، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعًا لما عدل عنه . فجاء قوله في تفسير الآية : {جعلا له شركآء فيما ءاتهما}: ((كان هذا في بعض أهل الملل، و لم يكن بآدم)) . و في رواية قال : ((عني به ذرية آدم و من أشرك منهم بعده)).

و في رواية قتادة قال : ((كان الحسن يقول : هم اليهود و النصارى رزقهم الله أولادًا فهوّدوا و نصّروا.(67)

قال الإمام ابن كثير – بعد ذكره روايات الحسن التفسيريه بطرقها المتعددة – : ((و هذه أسانيد صحيحة عن الحسن رأنه فسر الآية بذلك ، وهو من أحسن التفاسير و أولى ما حملت عليه الآية ، و لو كان هذا الحديث عنده محفوظًا عن رسول الله صلما عدل عنه هو و لا غيره و لا سيما مع تقواه لله و ورعه ، فهذا يدلك على أنه موقوف على الصحابي و يحتمل أنه تلاه من بعض أهل الكتاب من آمن منهم... إلا أننا برئنا من عهدة المرفوع.

فأما الآثار .. يظهر عليها – و الله أعلم – أنها من آثار أهل الكتاب.. و أما نحن فعلى مذهب الحسن البصري في هذا ، و أنه ليس المراد من السياق : آدم و حواء و إنما أراد من ذلك : المشركون من ذريته ؛ و لهذا قال الله تعالى : {فتعالى الله عما يشركون}فذكر آدم و حواء . ((أولاً كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو كالاستطراد من الشخص إلى الجنس)).(68)

د – أن الحسن في سماعه من سمرة خلاف مشهور، ثم هو مدلس، ولم يصرح بسماعه عن سمرة رضي الله عنه

قال الذهبي : ((كان الحسن كثير التدليس ، فإذا قال في حديث : (عن فلان) ضعف احتجاجه)) (69)

و – هذا الحديث يعارض بعض القواعد التفسيرية الدالة على عصمة الأنبياء لا سيما نسبة الشرك إليهم لأن كل قول يطعن في عصمة النبوة و مقام الرسالة فهو مردود .(70)

و ممن أنكر هذه الرواية ابن حزم و الرازي و ابن القيم رحمهم الله .

رد عليها ابن حزم بقوله : ((و هذا الذي نسبوه إلى آدم عليه السلام من أنه سمي ابن عبد الحارث خرافة موضوعة مكذوبة ، من توليد – و في نسخة (تأليف) – من لا دين له ، و لا حياء ، لم يصح سندها قط، و إنما نزلت في المشركين على ظاهرها ..))(71)

و أبطل الإمام الرازي هذه الرواية دراية من عدة وجوه منها قوله : ((أن آدم عليه السلام كان أعرف بإبليس و عداوته الشديدة له ، و أن اسم إبليس هو الحارث – لو صح – فكيف مع هذا يسمى ولده عبد الحارث)) .(72)

وقال ابن القيم : ((فالنفس الواحدة و زوجها آدم و حواء، و اللذان جعلا له شركاء فيما آتاهما المشركون من أولادهما ، و لا يلتفت إلى غير ذلك مما قيل : إن آدم و حواء كانا لا يعيش لهما ولد..)).(73)

أشهر كتب التفسير المعتمدة على الأحاديث الضعيفة و الموضوعة :

لا يكاد يخلو كتاب من كتب التفسير و خاصة الكتب المعنية بالرواية منها، من إيراد الأحاديث الضعيفة و الموضوعة فيه – على تفاوت في مقدارها – و فيما يلي يذكر بعض الكتب المشهورة بهذا النوع من التفسير .

1- شفاء الصدور ، لأبي بكر النقاش .(74)

قال الإمام البرقاني عن هذا الكتاب : ((إنه ليس فيه حديث صحيح)).(75)

قال اللالكائي : ((تفسير النقاش إشفاء الصدور، ليس شفاء الصدور)).(76)

أرى أن أقول الإمامين البرقاني و اللالكائي فيه نظر، و لا يخلو من كونه مبنيًا على المبالغة و القسوة، لأن شهرة الكتاب بوجود الأحاديث الضعيفة و الموضوعة فيه لا تعني خلوه من وجود الأحاديث الصحيحة و الحسنة مطلقًا. و من المسلم أن النقاش أورد في تفسيره مجموعة غير قليلة من الأحاديث الضعيفة و الموضوعة ، و لكن هذا لا يقتضي أنه يطرح بكامله و يصرف النظر عنه بتمامه بقول : إنه إشفاء الصدور، لا شفاء الصدور .

و الحقيقة أن المصنف قد ذكر بعض الأحاديث الصحيحة و الحسنة في كتابه ، و الدليل على استنتاجنا هذا أنه قد أمكن لي الوقوف على جزء صغير محقق من هذا الكتاب يشتمل على آيات من أربع سور و هي : (الطارق، و الأعلى ، و الغاشية ، و الفجر) فوجدت فيه أن المؤلف قد أورد في تفسيره حديث البراء بن عازب ر– المخرج في صحيح البخاري – في نزول سورة الأعلى بمكة ، كما أورد بعض الأحاديث الحسان عند تفسيره لسورة الفجر.(77)

هذا بنسبة الجزء اليسير المحقق من كتابه الضخم فما بالك بكامل الكتاب ؟

2- الكشف و البيان عن تفسير القرآن ، لأبي إسحاق الثعلبي .

3- تفسير أبي الحسن الواحدي .

انتقد شيخ الإسلام ابن تيمية بعض المفسرين الذين تهافتوا على ذكر الأحاديث الضعيفة و الموضوعة في كتبهم، و قوم لها حيث قال : ((و الثعلبي هو في نفسه كان فيه خير و دين، و لكنه كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح و ضعيف و موضوع. و الواحدي صاحبه كان أبصر منه بالعربية ، لكنه أبعد عن السلامة و اتباع السلف. و البغوي تفسيره مختصر من الثعلبي ، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة و الآراء المبتدعة . و الموضوعات في كتب التفسير كثيرة)) .(78)

و قد ناقش الدكتور أبو شهبة قول ابن تيمية في تفسير البغوي حيث قال : ((أما صيانته عن الآراء المبتدعة فمسلَّم ، أما أنه صانه عن الأحاديث الموضوعة : فإن أراد الحديث الطويل في فضائل السور سورة سورة ؛ فمسلم ، و إن

أراد غير ذلك : فلست موافقًا لشيخ الإسلام ابن تيمية ، لأنه ذكر في كتابه بعض الموضوعات و الإسرائيليات بكثرة ، اللهم إلا أن يقال : إنه أقل من تفسير الثعلبي في الموضوعات و الإسرائيليات)) .(79)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ~ – أيضا – :

((...فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات ، كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة، و كأمثال ذلك . و لهذا يقولون : هو كحاطب ليل .

و هكذا الواحدي تلميذه ، و أمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح و الضعيف .

و لهذا لما كان البغوي عالمًا بالحديث ، أعلم به من الثعلبي و الواحدي، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي ، لم يذكر في تفسيره شيئًا من هذه الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي ، و لا ذكر تفسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي ، مع أن الثعلبي فيه خير و دين، لكنه لا خبرة له بالصحيح و السقيم من الأحاديث ، و لا يميز بين السنة و البدعة في كثير من الأقوال)).(80)

و قال : ((و قد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي و النقاش و الواحدي ، و أمثال هؤلاء المفسرين لكثرة ما يروونه من الحديث و يكون ضعيفًا بل موضوعًا)).(81)

4- لباب التأويل في معاني التنزيل ، لأبي الحسن الخازن .
5- الكشاف ، للزمخشري .
6- أنوار التنزيل ، للبيضاوي .
7- مدارك التنزيل و حقائق التأويل ، لأبي البركات النسفي .
8- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لأبي السعود .
9- روح البيان في تفسير القرآن ، لإسماعيل حقي

هؤلاء الخمسة الأخيرون يذكرون – غالبًا – في تفاسيرهم في نهاية كل سورة ما ورد في فضلها، و ما لقارئها من الثواب و الأجر عند الله عز و جلو أكثرها مروية عن أبي بن كعب و ابن عباس {بطرق واهية ، وهي أحاديث موضوعة باتفاق أهل العلم .(82)

تنبيهان :

أحدهما : مما ينبغي أن يعلم أن أبي بن كعب و علي بن أبي طالب و ابن عباس {و أمثالهم من الصحابة ، و من روى عنهم – من الموضوعات – من الثقات براء من الوضع و الكذب على رسول الله صالصادق الأمين قطعًا ، بخلاف زعم المستشرقين و أذنابهم الذين يتهمون الصحابة و التابعين المخلصين بوضع الحديث ، و الكذب على رسول الله ص.(83)

و إنما الذي افترى الموضوعات و اختلقها عليهم و على النبي ص، هو نوح بن أبي مريم و أمثاله من الزنادقة الوضاعين .

ثانيهما : و مما يعلم أن كل ما ذكره الزمخشري و أمثاله عن أبي بن كعب في الفضائل و غيرها ، ليس من الأحاديث الموضوعة ، بل قد يذكر عنه ما هو صحيح أو حسن ، و لكن هذا قليل.

و لا تسلم تفاسير الأئمة الكبار كأبي جعفر الطبري ، و ابن أبي حاتم ، و البغوي ، و السيوطي من وجود الأحاديث غير الصحيحة ، لكنها قليلة بجانب ما يذكرونه من الأحاديث الصحيحة و الحسنة ، و مع ذلك فإنهم – باستثناء البغوي و السيوطي – يوردونها بذكر أسانيدها مع التعقيب عليها من بعضهم أحيانًا .

شبهة و إزالتها :

أجمع من يعتد بقوله من علماء الأمة على تحريم الكذب على رسول الله صو الوضع في حديثه ، و الحكم بأنه من كبائر الذنوب(84)، لما تواتر عنه ص من قوله : ((من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)) ، وقال ص : ((لا تكذبوا علي ، فإنه من كذب علي يلج النار)) . (85)

و مع ذلك يرى بعض الناس ، كابن كرّام السجستاني و إسماعيل حقي ، إباحة وضع الأحاديث المتضمنة للترغيب في الطاعة و الزيادة في الأجر، و التنفير من المعصية ، و روايتها في فضائل القرآن و سوره مؤولين الحديثين المذكورين بقولهم : إنا نكذب له ، و لسنا نكذب عليه .(86)

قال إسماعيل حقي – مبررًا لروايته الأحاديث الضعيفة و الموضوعة في التفسير –:

((و اعلم أن الأحاديث التي ذكرها صاحب الكشاف في أواخر السورة و تبعه القاضي البيضاوي و المولى أبي السعود رحمهم الله من أجلة المفسرين ، قد أكثر العلماء فيها ، فمن مثبت و من ناف .. و اللائح لهذا العبد الفقير سامحه الله القدير أن تلك الأحاديث لا تخلوا إما أن تكون صحيحة قوية ، أو سقيمة ضعيفة ، أو مكذوبة موضوعة ، فإن كانت صحيحة قوية فلا كلام فيها ، و إن كانت ضعيفة الأسانيد فقد اتفق المحدثون على أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في الترغيب و الترهيب فقط (87).. و إن كانت موضوعة فقد ذكر الحاكم و غيره أن رجلاً من الزهاد انتدب في وضع الأحاديث في فضائل القرآن الكريم و سوره ، فقليل له : فلم فعلت هذا ؟ فقال : رأيت الناس زهدوا في القرآن فأحببت أن أرغبهم فيه ، فقيل له إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)) ، ... فقال : أنا ما كذبت عليه إنما كذبت له .. أراد أن الكذب عليه يؤدي إلى هدم قواعد الإسلام و إفساد الشريعة و الأحكام ، وليس كذلك الكذب له ، فإنه للحث على اتباع شريعته و اقتفاء أثره في طريقته)) .

و نقل عن بعض العلماء قوله الخطير : ((الكلام وسيلة إلى المقاصد فكل مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق و الكذب جميعًا ، فالكذب حرام فإن أمكن التوصل إليه بالكذب دون الصدق فالكذب فيه مباح إن كان تحصيل ذلك المقصود مباحًا ، و واجب إن كان ذلك المقصود واجبًا فهذا ضابطه))(88).

و لا شك أن هذا التبرير لرواية الحديث الموضوع خطأ فاحش و غلط جسيم و استدلال باطل ، فإن ديننا الإسلامي ليس بحاجة إلى الكذب و الدجل و الإفتراء لترويجه و نشره و كسبه للناس ، فقد أكمله الله تعالى قبل وفاة رسوله صحيث قال عز و جل : {اليوم أكملت لكم دينكم و أتممت عليكم نعمتي و رضيت لكم الإسلام دينًا }(89).

و القرآن الكريم غني كل الغنى عن الكذب و الاختلاق في بيان فضله و فضل تلاوته و تاليه ، فأهدافه العالية و غاياته النبيلة تمنع اختيار الوسائل و الذرائع غير السليمة لتبليغه و إشاعته منعًا باتًا ؛ لأنه من المعلوم أن الغايات – مهما علت و بلغت ذروتها من الحسن و الكمال – لا تبرر الوسائل .

((و الإسلام بقواعده و أصوله صالح لكل زمان و مكان ، فلا حاجة تستدعي من المسلمين أن يختلقوا من الأحاديث ما يكون حلاً لمشاكل حياتهم الجديدة))(90) .

فقوله : إن المحرَّم الكذب عليه ، قد نقضه قول الرسول ص : ((من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)) ، حيث شموله للكذب عليه وله ص، و يشهد لذلك قوله تعالى : {واجتنبوا قول الزور}(91)فإنه يشمل بإطلاقه تحريم الكذب له و عليه ، و قول الزور من الكبائر قرنه الله تعالى بأكبر الكبائر و أشعنها و هو الشرك به ، حيث قال الله تعالى : {فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور}.(92)

قال أبو حامد الغزالي ~ : ((و قد ظن ظانون أنه يجوز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال ، و في التشديد في المعاصي ، و زعموا أن القصد منه صحيح، وهو خطأ محض ؛ إذقال ص : ((من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)) . وهذا لا يرتكب إلا لضرورة ، و لا ضرورة إذ في الصدق مندوحة (93)عن الكذب ، ففيما ورد من الآيات و الأخبار كفاية عن غيرها .. و الكذب على رسول الله ص من الكبائر التي لا يقوِّمها شيء ، نسأل الله العفو عنا و عن جميع المسلمين)) .(94)

هوامش

1- سورة النساء ، من الآيتين (87-122)

2- أحكام القرآن لابن العربي (14/1)، أبي بكر محمد بن عبد الله، تحـ: محمد عبد القادر عطا، ط: الأولى 1408هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

3- ذم التأويل : (ص: 47) لابن قدامة المقدسي تحـ: بدر بن عبد الله البدر، ط: الأولى 1414هـ، دار الفتح الشارقة.

4- التذكار في أفضل الأذكار ، الباب الأربعون : (ص: 209-211) للقرطبي: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، تحـ: عبد القادر الأرناؤوط، ط: الثانية 1399هـ، رياسة دار الإفتاء بالرياض.

5- البرهان : (156/2) للزركشي: أبي عبد الله محمد بن عبد الله، ط: الثانية 1391هـ، دار المعرفة بيروت.

6- مجموع الفتاوى لابن تيمية (380/3): جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، ط: 1416هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

7- تدريب الراوي للسيوطي (298/2): عبد الرحمن بن أبي بكر، تحـ: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط: الثانية 1399هـ، دار إحياء السنة النبوية بيروت.

8- ممن روي عنه هذا الرأي : الأئمة الأربعة ، و الإمام ابوداود السجستاني و الإمام النسائي رحمهم الله .(انظر : لتحقيق هذه النسبة إليهم و المناقشة فيها : مقدمة في علوم الحديث لابن الصلاح (ص 34): أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، ط: 1398هـ، دار الكتب العلمية بيروت، و فتح المغيث للسخاوي (267/1): شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، ط: الأولى 1403هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

9- و ممن قال بهذا القول أو ظهر بصنيعه و تعامله مع الحديث و أصوله : الإمام يحيى بن معين و الشيخان ، و الرازيان ، و الخطابي ، و ابن حزم ، و القاضي ابن العربي ، و أبو شامة المقدسي ، وابن تيمية ، والشوكاني ، وأحمد شاكر ، و محدث العصر الشيخ الألباني و غيرهم . (انظر في ذلك : المراسيل لابن أبي حاتم الرازي (ص : 7): أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس تحـ: شكر الله نعمة الله قوجاني، ط: الأولى، 1397 هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، و شرح علل الترمذي (74/1) لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي تحـ: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط: الأولى 1407هـ - 1987م، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن.

10- من هؤلاء : السفيانان ، و عبد الله بن المبارك ، و عبد الرحمن بن مهدي ، و أحمد بن حنبل – في رواية راجحة عنه - ، و أبو زكريا العنبري ، و ابن عبد البر ، و موفق الدين ابن قدامة ، النووي ، و ابن كثير ، و الجلالان - المحلي و السيوطي – و الخطيب الشربيني ، و تقي الدين الفتوحي، و السخاوي ، و الملا علي القاري ، و محمد عبد الحي اللكهنوي . (انظر في ذلك : الكفاية للخطيب البغدادي (ص: 212-313): أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، تحـ: أبي عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، الكتبة العلمية – المدينة المنورة.، وشرح علل الترمذي لابن رجب : (73/1) .

11-انظر : مقدمة الأربعين للنووي (ص:3) أبي زكريا محيى الدين يحيى بن شرف، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى لملا علي القاري (ص : 315): أبي الحسن، علي بن محمد الهروي، تحـ: محمد الصباغ، دار الأمانة / مؤسسة الرسالة، بيروت.

12-من هؤلاء : العز عبد السلام ، و ابن دقيق العيد ، و أبو الحسن بن القطان ، والحافظ ابن حجر . (انظر : تدريب الراوي : (298/1)

13-مقاصد الحديث : (172/2) .

14-انظر: تدريب الراوي : (298/1-299) .

15-انظر فتح المغيث للسخاوي : (267/1) .

16-انظر: مجموع الفتاوى : (271/19)، والحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور عبد الكريم الخضير (ص : 298).

17-شرح صحيح مسلم للنووي (95/4): أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المطبعة المصرية.

18-هو أحمد بن سيار بن أيوب أبو الحسن المروزي الزاهد الحافظ ، أحد الأعلام ، كان يشبه بابن المبارك في الزهد و الورع، توفي ثمان و ستين و مائتين .(انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (183/2)، أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تحـ: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد العلو، ط: الأولى، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر.

19-انظر شرح المهذب للنووي (305/3)، دار الفكر.

20-انظر شرح صحيح مسلم للنووي : (95/4)، و تهذيب الأسماء و اللغات للنووي (113/1) شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

21-انظر : جامع البيان للطبري : (216/6) و (194/8 ، و 137/22)،: أبي جعفر محمد بن جرير، ط: الأولى 1412هـ، دار الكتب العلمية.

22-سورة النساء ، من الآية : (3).

23-تحفة المودود بأحكام المولود ص (30): شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، عناية: بسام عبد الوهاب الجابي، ط: الأولى 1409هـ، دار البشائر الإسلامية بيروت.

24-رواه ابن حبان مرفوعًا : انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، كتاب النكاح ، باب ذكر الخبر المدحض قول من زعم أنه قوله جل و علا : **{ذلك أدنى ألا تعولوا}**أراد به كثرة العيال (338/9) ، برقم : (4029)، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفاسي، تحـ: الاستاذ شعيب الأرناؤوط، ط: الأولى 1408هـ، مؤسسة الرسالة بيروت. .

25-انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (52/18): جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، ط: 1416هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ، وإعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (81/1)، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: الأولى 1376هـ، مطبعة السعادة بالقاهرة.

26-انظر : العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى (938/3)،: محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء، تحـــ: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ط. الثانية 1410هـــ - 1990م، وإعلام الموقعين : (31/1-71)

27-انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين للحربي (192/1-193)، بتصرف، حسين بن علي ، قدم له: الشيخ مناع القطان، ط: الأولى 1417هـــ، دار القاسم الرياض.

28-جامع البيان : (114/16)، و انظر أيضًا : (18/4)، و (118/9)منه.

29-انظر : المصدر السابق قبل الأخير : (192/1) .

30-يراجع صحيح مسلم(9/1) مسلم بن الحجاج: أبي الحسين القشيري، تحـــ: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: 1403هـــ، دار الفكر بيروت.

31-سورة الفاتحة ، الآية : (4) .

32-تفسير الزمخشري (9/1)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، ط: الثالثة 1403هـــ، دار الكتاب العربي بيروت.

33-انظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (68/1) لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي تحـــ:عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: الأولى 1422هـــ، دار الكتب العلمية بيروت. ، و البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (134/1)،: محمد بن يوسف، تحـــ: الشيخ عادل وآخرون، ط: الأولى 1413هـــ، دار الكتب العلمية بيروت.

34-تفسير القرآن العظيم لابن كثير (26/1)، إسماعيل بن كثير، تقديم: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط: الأولى 1407هـــ، دار المعرفة بيروت.

35-سورة فاطر ، من الآية : (28).

36-الكشاف : (275/3).

37-النشر في القراءات العشر لابن الجزري (16/1)، أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، إشراف: الأستاذ علي محمد الضباغ، دار الكتب العلمية بيروت، و المصدر السابق.

38-القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته للأستاذ أحمد محمد جمال (27/2)، ط: الرابعة 1412هـــ، دار إحياء العلوم بيروت.

39-مقدمة البحر المحيط (104/1).

40-وهو مؤمن بن إسماعيل كما ذكره العراقي في شرحه ((التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح)) لأبي الفضل (ص : 112)، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي تحـــ: عبد الرحمن محمد عثمان، ط: الأولى 1389هـــ - 1969م، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

41-مقدمة ابن الصلاح – مع شرحها للعراقي – (ص: 112).

42-الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر – المطبوع في آخر الكشاف (ص:3)، و تدريب الراوي : (288/1).

43-مقدمة في أصول التفسير بشرح الطيار (ص: 138)، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ط. الأولى 1427هـ، دار ابن الجوزي.

44-انظر ما ذكره في آخر تفسيره لسورتي النساء و المائدة في الكشاف : (320/1 و 375) على سبيل المثال .

45-انظر – مثلاً – آخر تفسير سور آل عمران و النساء و المائدة من كتابه : ((أنوار التنزيل و أسرار التأويل)) للبيضاوي (198/1 ، 252 ، 291)، القاضي أبي سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي، ط: الأولى 1408هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

46-انظر – مثلاً –آخر تفسيره لسورتي الأنعام و يوسف من كتابه مدارك التنزيل و حقائق التأويل للنسفي (553/1) و (140/2)، أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود ، تحـ: يوسف علي بدوي، ومحيي الدين ديب مستو، ط: الأولى 1419هـ، دار الكلم الطيب بدمشق بيروت.

47-انظر : ما ذكره في آخر تفسيره لسور آل عمران ، و النساء و المسد : (137/1 ، 265)، و (211/9)، على سبيل المثال.

48-انظر : مقدمة صحيح مسلم : (87/1-88) بشرح النووي، و منهاج السنة النبوية لابن تيمية (1/4) ، تحـ: الدكتور محمد رشاد سالم، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

49-انظر : الفهرست لابن النديم (ص :324)، أبي الفرج محمد بن إسحاق البغدادي، تحـ: إبراهيم رمضان، ط: الثانية 1417هـ - 1997م، دار المعرفة بيروت، لبنان. و تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (464/9)، أبي بكر أحمد بن علي، تحـ: مصطفى عبد القادر عطا، ط: الأولى 1417هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

50-تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة للكناني (285/1)، أبي الحسن علي بن محمد بن عراق، تحـ: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، ط: الثانية 1401هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

51-سورة البقرة ، الآية : (14).

52-نقلته من أسباب النزول للواحدي (ص:58)، أبي الحسن علي بن أحمد، تحـ: السيد أحمد صقر، ط: الثانية 1407هـ، دار القبلة بجدة.

53-انظر : تدريب الراوي : (181/1)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (189/2)، تحـ: محمد شريف، ط: الأولى 1407هـ، دار إحياء العلوم بيروت، والطبعة القديمة.

54-الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص: 94)، أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، تحـ: محمود إبراهيم زايد، ط: الأولى 1396هـ، دار الوعي بحلب.

55-المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (286/2)، محمد بن حبان بن أحمد، البُستي، تحـ: محمود إبراهيم زايد، ط: الأولى 1396هـ، دار الوعي بحلب.

56-الكافي الشاف : (ص : 5).

57-العجاب في بيان الأسباب لابن حجر (237/1-238)، أبي الفضل أحمد بن علي بن العسقلاني وانظر أيضًا : السيرة النبوية لابن هشام (530/1)، أبي محمد، جمال الدين، عبد الملك بن هشام ، تحـ: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، ط: الثانية 1375هـ - 1955م، شركة مكتبة مصطفى البابي

الحلبي بمصر، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (377/4)، تحـ: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط: الأولى 1415هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

58-لباب النقول في أسباب النزول – المطبوع في ذيل تفسير الجلالين – للسيوطي (ص :7) ، صححه: الاستاذ أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان. انظر أيضًا : لسان الميزان لابن حجر (296/1)، ط: الثانية، دار الفكر. و تقريب التهذيب (ص:120)، لابن حجر، تحـ: محمد عوامة، ط: الأولى 1406هـ، دار البشائر الإسلامية بيروت.

59-(145/1) فقرة رقم : (37) .

60-انظر : الكشاف : (34/1)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (28/1)، لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن (28/1)، علاء الدين، علي بن محمد البغدادي، ط: الثانية 1375هـ، مطبعة مصطفى البابي حلبي بمصر.

61-انظر تفسير الطبري : (143/6-148)، وتفسير البغوي لأبي محمد (331/3-313)، الحسين بن مسعود تحـ: محمد عبد الله النمر وآخرون، ط: الأولى 1409هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض. وتفسير ابن العربي (355/2)،: أبي بكر محمد بن عبد الله تحـ: محمد عبد القادر عطا، ط: الأولى 1408هـ، دار الكتب العلمية بيروت. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (314/7-315)، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ط: الأولى 1408هـ، دار الكتب العلمية بيروت، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (277/3-278)، ط: الأولى 1411هـ، دارالكتب العلمية بيروت، وروح المعاني للآلوسي : (139/9-142) ويرى أن الحديث صحيح ، وفتح البيان في مقاصد القرآن للقنوجي (99/5-101)، النواب صديق حسن خان، تحـ: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، ط: 1412هـ، المكتبة العصرية بيروت.

62-سورة الأعراف الآيتان : (189 ،190).

63-سنن الترمذي ، كتاب تفسير القرآن ، باب ((و من سورة الأعراف)) (250/5 ، برقم : 3077)، أبي عيسى محمد بن عيسى، تحـ: أحمد محمد شاكر، ط: دار الكتب العلمية بيروت. و الحديث ضعفه الألباني ، انظر : ضعيف سنن الترمذي (ص : 377 ، برقم : 595 – 3286)، للألباني: محمد ناصر الدين، إشراف وتعـ: زهير الشاويش، ط: الأولى 1411هـ - 1991م، المكتب الإسلامي بيروت.

64-انظر : التاريخ الكبير للبخاري (2 : 141/3)، لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (1: 98/3)، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ط: الأولى 1271هـ - 1952م، دار إحياء التراث العربي بيروت، الضعفاء الكبير لأبي جعفر (146/3-147)، محمد بن عمرو بن موسى المكي، تحـ: عبد المعطي أمين قلعجي، ط: الأولى 1404هـ - 1984م، دار المكتبة العلمية بيروت، والثقات لابن حبان (446/8)، مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، ط: الأولى 1393هـ - 1973م، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، والمجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان : (89/2)، وميزان الإعتدال للذهبي (178/3-179)، تحـ: علي محمد البجاوي، دار الفكر.

65-انظر : تفسير الطبري و ابن كثير : (144/6) من الأول ، و (286/2) من الأخير.

66-انظر : تفسير الطبري : (147/6)، و ابن كثير : (286/2).

67-تفسير ابن كثير : (286/2-287).

68-ميزان الاعتدال : (527/1)، وفيه : ((ضعف لحاجة)) مكان ((ضعف احتجاجه)) ، و تم التصحيح من كلام الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (517/1)، ط: الثانية 1404هـ، المكتبة الإسلامية بعمان.

69-انظر : قواعد الترجيح عند المفسيرين للحربي (428/1).

70-الفصل في الملل والأهواء و النحل لابن حزم الظاهري (11/4)، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد، تحـ: الدكتور محمد إبراهيم والدكتور عبد الرحمن عميرة، ط: الأولى 1402هـ، شركة مكتبات عكاظ السعودية بالدمام.

71-انظر : هذا الوجه و غيره في تفسير الرازي : (60/8-61).

72-روضة المحبين لابن قيم الجوزية (ص : 296) ، ط: الأولى 1402هـ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت.

73-هو : محمد بن الحسن بن محمد المقرئ المعروف بالنقاش الموصولي البغدادي ، وله ((الإشارة إلى غريب القرآن)) و غيره ، توفي سنة إحدى و خمسين وثلاثمائة .(انظر : الفهرست لابن نديم : (ص : 56).

74-انظر : تاريخ بغداد : (205/2)، و الوافي بالوفيات لصلاح الدين (345/2)، خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحـ: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، عام النشر: 1420هـ - 2000م، دار إحياء التراث بيروت.

75-انظر : تاريخ بغداد : (205/2)، و الوافي بالوفيات : (345/2). (الفرق بين الشفاء و الإشفاء : أن الشفاء هو المعافاة من المرض ، و الإشفاء : هو إشراف المريض على الموت . انظر : لسان العرب لابن منظور الأفريقي (436/14)، مادة ((شفى))، ط: الأولى 1412هـ، دار صادر بيروت، التوزيع: مؤسسة الكتب الثقافية.

76-انظر الجزء السادس و مائة من كتاب شفاء الصدور : (ص :40 ، 64)، بحث سنة التخرج من المرحلة الجامعية بكلية القرآن الكريم لعام : (1413هـ) تحقيق و دراسة محمد أسد الله عثمان . وهي في ضمن محفوظات مكتبة كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

77-مقدمة في أصول التفسير بشرح الشيخ مساعد الطيار (ص: 138).

78-الإسرائيليات و الموضوعات في كتب التفسير للدكتور أبي شهبة (ص : 128)، محمد بن محمد، ط: الرابعة 1408هـ، مكتبة السنة بالقاهرة.

79-منهاج السنة : (12/7).

80-المصدر السابق : (13/7).

81-انظر : مقدمة في علوم الحديث لابن الصلاح : (ص : 90-91).

82-انظر: السنة ومكانتها في التشريع للدكتور مصطفى السباعي (ص : 191) و ما بعدها، ، ط: الثانية 1398هـ، المكتب الإسلامي بيروت، وموقف المدرسة العقلية من السنة النبوية للأمين الصادق الأمين (55/2-67)، وفيه كلام مفيد جدًا، ط: الأولى 1418هـ، مكتبة الرشد بالرياض.

83-يراجع: الكبائر للذهبي (ص : 70)، ط: دار الندوة الجديدة – بيروت، والزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي (97/1)، أبي العباس أحمد بن محمد بن علي، ط: الأولى 1407هـ - 1987م، دار الفكر.

84-أخرجهما البخاري : كتاب العلم ، باب إثم من كذب على النبي ص (241/1 -242 ، برقمين 106-107) و صحيح مسلم : - و اللفظ له – المقدمة ، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، (9/1-10، برقمين : 1 ، 3)، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحـ: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: 1403هـ، دار الفكر بيروت، من حديثي أبي هريرةو علي ابن أبي طالب رضي الله عنهما,على الترتيب ، و للحديث ألفاظ أخرى متقاربة.

85-انظر في ذلك : مقدمة الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث (ص : 30)، لبرهان الدين: إبراهيم بن محمد، تحـ: صبحي السامرائي، ط: الأولى 1407هـ، عالم الكتب بيروت.

86-هذا غير صحيح.

87-روح البيان في تفسير القرآن لإسماعيل الحقي البروسوي (547/3-548)، ط: 1328هـ، مطبعة عثمان بك استنبول، وط: دار إحياء التراث العربي بيروت.

88-سورة المائدة ، من الآية : (3).

89-انظر : السنة قبل التدوين للدكتور محمد عجاج الخطيب (ص : 252)، ط: الثالثة 1400هـ، دار الفكر. السنة حجيتها و مكانتها في الإسلام للدكتور محمد لقمان السلفي (233) ، ط: الأولى 1409هـ، دار الكتب الحديثة بمصر.

90-سورة الحج ، من الآية : (30).

91-الآية السابقة .

92-المندوحة : السعة و الفسحة : المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وأصحابه (910/2) مادة : (ندح)، ط: 1400هـ، مطابع دار المعارف، بمجمع اللغة العربية بمصر.

93- إحياء علوم الدين ، كتاب آفات اللسان ، باب بيان ما رفض فيه الكذب : (44/9/3). لأبي حامد الغزالي، ط: الأولى 1395هـ، لجنة نشر الثقافة الإسلامية.